

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرايشه

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، د. محمد فريجات

المميز : مساعد النائب العام

المميز ضده

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٨ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف
جزاء عمان في القضية رقم ٢٠٠١/١٣٩٣ تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢١ المتضمن رد الاستئناف
وتصديق القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح جزاء عمان رقم ٢٠٠٢/٨٩ تاريخ
٢٠٠٣/٤/١٣ القاضي (اعتبار شروط التسليم غير متوافره بحق المستأنف ضده) واعادة
الاوراق لمصدرها .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

- ١ - اخطأت محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت اليها خلافاً للقانون باعتبار ان
شروط التسليم غير متوافره بحق المميز ضده .
- ٢ - اخطأت محكمة الاستئناف فيما ذهبت اليه بأن بعض الاوراق المرفقه بملف
الاسترداد مثل شكوى المشتكي غير مصدقه حسب الاصول .
- ٣ - الجرم المسند للمميز ضده معاقب عليه في قانون كلا البلدين الاردن وعمان .

لهذه الاسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .
بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٩ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابيه طلب في نهايتها قبول
اللائحة الجوابيه شكلاً وفي الموضوع رد التمييز وتصديق القرار المميز .
بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها
قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان مدير ادارة الشرطه العربيه الدوليه كان وجه كتاباً الى قاضي صلح جزاء عمان والمتضمن الطلب بتسليم المواطن العراقي الى السلطات العمانيه .

بعد تسجيل الكتاب ومرفقاته لدى محكمة الصلح تحت الرقم ٢٠٠٢/٨٩ واستكمال المحكمة لاجراءات المحاكمه على النحو الوارد في محاضرها قررت بتاريخه ٢٠٠٣/٤/١٣ اعتبار شروط التسليم غير متوافره بحق المطلوب تسليمه .

لم يقبل مساعد النائب العام بالقرار الصادر عن محكمة الصلح فطعن به لدى محكمة استئناف عمان والتي قررت في القضيه رقم ٢٠٠٣/١٣٩٣ تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢١ رد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

لم يلاق القرار الصادر عن محكمة الاستئناف قبولاً من مساعد النائب العام فطعن به تمييزاً .

وبالنسبة لما ورد في اللائحة التمييزيه من اسباب نجد ان طلب الاسترداد المرسل من السلطات العمانيه غير مستوفياً للشروط الواجب توافرها في طلب الاسترداد وفقاً لاحكام اتفاقيه الرياض للتعاون القضائي لسنة ١٩٨٣ والمصادق عليها من قبل المملكه الاردنيه الهاشميه وسلطنة عمان وخاصة ما ورد في المادة ٤٢/ج منها .

وحيث ان محكمة الاستئناف توصلت في قرارها المميز الى هذه النتيجة وهي عدم توافر شروط التسليم وفقاً للاتفاقية المشار اليها اعلاه فإن قرارها جاء موافق للاصول والقانون مما يجعل ما ورد بهذه الاسباب مستوجب الرد فنقرر ردها .

وعليه ولعدم ورود اسباب التمييز على القرار المميز نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ ربيع اول سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٥/١٩

القاضي المنترس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / م ض